

فيقبح في العقول أن يأمر الإنسان بخير وهو لا يأتيه ، وأن ينهى عن سوء وهو يفعله . وفي تفسير البر هنا أقوال : الثبات على دين رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم لا يتبعونه ، أو اتباع التوراة وهم يخالفونها في جدهم صفته . وروي عن قتادة وابن جريج والسدي : أو على الصدقة ويخلون ، أو على الصدق وهم لا يصدقون ، أو خص أصحابهم على الصلاة والزكاة ولا يأتونها . وقال السلمي : أتطالبون الناس بحقائق المعاني وأنتم قلوبكم خالية عن طواهر رسومها ؟ وقال القشيري : أتحرضون الناس على البدار وترضون بالتخلف ؟ وقال : أتدعون الخلق إلينا وتقعّدون عنا ؟ وألفاظاً من هذا المعنى . وأتى بالمضارع في : تأمرون ، وإن كان قد وقع ذلك منهم لأنه يفهم منه في الاستعمال في كثير من المواضع : الديمومة وكثرة التلبس بالفعل ، نحو قولهم : زيد يعطي ويمنع ، وعبر عن ترك فعلهم بالنسيان مبالغة في الترك ، فكأنه لا يجري لهم على بال ، وعلق النسيان بالأنفس توكيداً للمبالغة في الغفلة المفرطة . .

{ وَتَنْسَوْنَ } : معطوف على تأمرون ، والمنعي عليهم جمعهم بين هاتين الحالتين من أمر الناس بالبر الذي في فعله النجاة الأبدية ، وترك فعله حتى صار نسياً منسياً بالنسبة إليهم . { أَنْفُسَكُمْ } ، والأنفس هنا : ذواتهم ، وقيل : جماعتهم وأهل ملتهم ، ثم قيد وقوع ذلك منهم بقوله : { وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ } : أي أنكم مباشروا الكتاب وقارئوه ، وعالمون بما انطوى عليه ، فكيف امتثلتموه بالنسبة إلى غيركم ؟ وخالفتموه بالنسبة إلى أنفسكم ؟ كقوله تعالى : { وَتَكْفُرُ بِمَا أَنْتُمْ بِالْكِتَابِ عَلِمُونَ } . والجمله حالية ولا يخفى ما في تصديرها بقوله : { وَأَنْتُمْ } ، من التبكيت لهم والتقرير والتوبيخ لأجل المخاطبة بخلافها لو كانت اسماً مفرداً . والكتاب هنا : التوراة والإنجيل ، وفيهما النهي عن هذا الوصف الذميم ، وهذا قول الجمهور . وقيل : الكتاب هنا القرآن ، قالوا : ويكون قد انصرف من خطاب أهل الكتاب إلى خطاب المؤمنين ، ويكون ذلك من تلوين الخطاب ، مثل قوله تعالى : { يُونُسُ أَهْلَ مَدْيَنَ } هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ } ، وفي هذا القول بعد ، إذ الظاهر أن هذا كله خطاب مع أهل الكتاب . . { أَفَلَا تَعْلَمُونَ } : مذهب سيبويه والنحويين : أن أصل الكلام كان تقديم حرف العطف على الهمزة في مثل هذا ومثل { أَوْ لَمْ * يَسِيرُوا } أثم إذا ما وقع ، لكن لما كانت الهمزة لها صدر الكلام ، قدمت على حرف العطف ، وذلك بخلاف هل . وزعم الزمخشري أن الواو

والفاء و ثم بعد الهمزة واقعة موقعها ، ولا تقديم ولا تأخير ، ويجعل بين الهمزة وحرف العطف جملة مقدرة يصح العطف عليها ، وكأنه رأى أن الحذف أولى من التقديم والتأخير . وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة ، وقد تكلمنا على هذه المسألة في شرحنا لكتاب التسهيل . فعلى قول الجماعة يكون التقدير : فألا تعقلون ، وعلى قول الزمخشري يكون التقدير : أتعقلون فلا تعقلون ، أمكثوا فلم يسيروا في الأرض ، أو ما كان شبه هذا الفعل مما يصح أن يعطف عليه الجملة التي بعد حرف العطف ، ونبههم بقوله : { أَفَلَا تَعْقِلُونَ } ، على ن فيهم إدراكاً شريفاً يمنعهم من قبيح ما ارتكبوه من أمر غيرهم بالخير ونسيان أنفسهم عنه ، وإن هذه حالة من سلب العقل ، إذ العاقل ساع في تحصيل ما فيه نجاته وخلاصه أولاً ، ثم يسعى بعد ذلك في خلاص غيره ، إبدأ بنفسك ثم بمن تعول . ومركز في العقل أن الإنسان إذا لم يحصل لنفسه مصلحة ، فكيف يحصلها لغيره ؟ ألا ترى إلى قول الشاعر : % (إذا المرء لم يخزن عليه لسانه % . فليس على شيء سواه بخزان .

%) . فإذا صدر من الإنسان تحصيل المصلحة لغيره ، ومنع ذلك لنفسه ، كان ذلك خارجاً عن أفعال العقلاء ، خصوصاً في الأمور التي يرجى بسلوكها النجاة من عذاب الله ، والفوز بالنعيم السرمدى . وقد فسروا قوله : { أَفَلَا تَعْقِلُونَ } بأقوال : أفلا